## فوق الطاولة

فراس القاضي

# صحفيون على موائد اللئام

أسهل ما يمكن أن يقوم به الناس تجاه موضوع حصولهم على المعلومة الصحيحة والمفيدة والحقيقية، هو لوم الإعلام، الإعلام كاملاً بكل ما فيه ومن فيه ومهما كان أداؤه، وربما لا يُلام الناس في ذلك، لأنهم غير مطلعين على ما يجري في البيت الإعلامي الداخلي، ولا على عذابات الصحفيين في الحصول على المعلومة، عذابات بمعنى الكلمة وليس في المصطلح أي مبالغة.

أعرف أنني تحدثتُ كثيراً عن هذا الموضوع، بل ربما صدعنا رؤوس الناس به، وهم غير مضطرين لسماعه، لكنني نحاول أن نشرح ما يبدو أنه تقصير منّا، لأنه حقيقة ليس كذلك أبداً، بل إن أكثر المتضررين مما يجري هو الصحفي الذي بالنهاية سيذيّل المادة باسمه حتى لو كانت ناقصة معلومة أو فكرة.

ما يجري في الشهور الأخيرة من ناحية حصول الصحفي على المعلومة أصبح غير معقول ولا مقبول، ولا يخضع لأبسط قواعد منطق العمل، ولا لأبسط أنواع المجاملة التي من المفروض ألا تنقطع بين زملاء المهنة الواحدة. فقد أصبح الحصول على المعلومة بوقتها من عدد كبير من الوزارات حلماً، والقصد من مصطلح «بوقتها» هو عدم إنكار إمكانية الحصول على المعلومة، لكن ربما بعد أيام، أسابيع، أي بعد أن تفقد المعلومة قيمتها، والخبر طزاجته، والصحفي رغبته بإنجاز المادة من أساسها، والمتلقي حاجته لمعرفتها.

يحاججنا بعض مديري المكاتب الصحفية والمسؤولين الذين نحاول التواصل معهم بأننا لوحوحون جداً، ونظن بألا عمل للمسؤول سوى الرد على الصحفيين، فنقبل بهذه الحجة الغريبة على مضض، ونضطر إلى المسايرة، وإلى الاعتذار على ذنب لم نقترفه، والإيضاح أن لدينا نحن أيضاً إدارات تطالبنا بإنجاز عملنا الذي يُفرض علينا أن نكون «لحوحين»، ومن ثم نقبل ولو بمئة كلمة من المسؤول، ثم نضع لها خافية من كلام سابق، ومن خبير، ومن مسؤول سابق.. كل هذا فقط لننتج مادة صحفية قابلة للقراءة، وأحياناً وبكل صراحة غير قابلة، والسبب ليس كسل الصحفي أو استسهاله – رغم أن هناك من يستسهل ويتكاسل – وإنما لأن هذا ما حصلنا عليه واستطعنا إنجازه وبمنتهى الصعوبة والممنونية أيضاً.

أما الآن، فانسوا كل ما سبق، واستعدوا لمفاجأة عام ٢٠٢٢ التي نستطيع أن نسكر فيها سابقة في عالم الصحافة والإعلام والوزارات والمنطق والذوق العام والخاص:

تم تكليف محررة إنجاز مادة حول موضوع معين، وطُلب منها أن تتواصل مع أحد المكاتب الصحفية للحصول على المعلومة الدقيقة، وعلى وجهة نظر هذه الجهة الرسمية تجاه هذا الموضوع، وهذا نظام متبع في كل عملنا لأن المهنية تقتضي عرض وجهات نظر الجميع، فقامت الصحفية بالاتصال بمدير/ة المكتب الصحفي في الوزارة المعنية، لتفاجأ بأن الخط مشغول فترة طويلة، فلجأت إلى برنامج (الواتس آب) الذي نستخدمه كثيراً في عملنا، لتفاجأ أيضاً بأن رسائلها لا تصل.

في البداية رفضت عقولنا تصديق أن يقوم/ تقوم مدير/ة مكتب صحفي بحظر صحفي دون سبب شخصي، وطُلب من الصحفية إعادة المحاولة، لكن النتيجة كانت نفسها، فاتصلنا بالمدير/ة من رقم آخر فرن الهاتف وتمت الإجابة، وتأكدنا أنه تم حظر الصحفية! واضطررنا للتحايل على الموضوع والاستعانة بمصدر آخر للحصول على تعليق على المعلومة وليس على المعلومة.

نعم، هذا يحصل معنا، وبعض ما يفعله بنا «زملاؤنا» مع أننا – للأمانة – لم نصل إلى مرحلة الحظر ولا مرة قبل هذه السابقة المضحكة المبكية.

صدقاً ودون مبالغة، هذه الحادثة التي قد يراها البعض صغيرة ولا تستحق التعجب من باب أنها متسقة مع كل ما يجري دون تفسير مقنع، إلا أنها مؤشر خطير ومُؤلم، لأنه إن كان مدير/ة مكتب صحفي يستطيع تحويل وزارة كاملة إلى «دكّان» يتعامل فيه وفق مزاجه، فماذا يستطيع أن يفعل بنا من هم في موقع أكبر؟

### الحكومة تقر مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ بزيادة ٣٣ بالمئة عن ٢٠٢٢

# قائمة بالمشروعات اللازمة لإنتاج احتياجات السوق المحلية واعتماد خطة وزارة السياحة للسنوات الخمس القادمة

هناء غانم

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ١٦٥٥٠ مليار ليرة سورية بزيادة قدرها ٣٢٢٥ ملياراً مقارنة بموازنة العام ٢٠٢٢ وتوزعت الاعتمادات على ١٣٥٥٠ ملياراً للإنفاق الجاري و٣٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري وتم إقرار الدعم الاجتماعي بمبلغ ٤٩٢٧ ملياراً كما تم اعتماد كتلة الرواتب والأجور والتعويضات بنحو ٢١١٤ مليار ليرة بزيادة ٣٣ بالمئة عن موازنة العام ٢٠٢٢.

واطلع المجلس على عرض حول نتائج زيارة الوفد الحكومي إلى مدينة معرة النعمان مؤخراً بما يضمن تسهيل عودة الأهالي إلى منازلهم، ووافق المجلس على الخطة التي أعدها الوفد لإعادة الخدمات إلى المدينة وتتضمن استكمال إزالة الأنقاض وتأهيل المركز الصحي ودراسة تأهيل المشفى الوطني والبدء بتأهيل أربع مدارس وإعادة تأهيل المخبز الآلي وتجهيز صالات التدخل الإيجابي والبدء بصيانة شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والبدء بتجهيز خط كهرباء من خان شيخون بطول ٢٧ كيلومتراً وتأمين ٥ مراكز تحويل كهربائي ودراسة صيانة المجمع الحكومي وترميم وتجهيز سوق الهال والبدء بتأهيل البنى التحتية في المنطقة الصناعية والحرفية وتحسين شبكة الخطوط الخلوية وتأمين أجهزة لإنارة الشوارع بالطاقة الشمسية إضافة إلى تأمين النقل الداخلي وضاغطة قمامة.

وأكد المهندس عرنوس أهمية بذل أقصى الجهود من قبل كل الوزارات والمتابعة المستمرة لتنفيذ واستكمال مشاريع كل وزارة في موازنة العام الحالي والتركيز على رفع نسبة التنفيذ في موازنة ٢٠٢٢، وشدد في الوقت نفسه على الوزارات والجهات المعنية بمضاعفة الجهود لتجفيف منابع التهريب وتشديد المراقبة على الطرقات والمنافذ الحدودية.

وناقش المجلس إعداد قائمة بأولوية المشروعات اللازمة لإنتاج مواد ذات احتياج أساسي بالسوق المحلية ليتم طرحها على المستثمرين بميزات تمويلية واستثمارية وإعفاءات تتوافق مع قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١.

كما ناقش المجلس سبل تعزيز توزيع مادة المازوت على القطاعات الاقتصادية والخدمية وسبل ضبط عمليات التوزيع بما يحقق الكفاءة والعدالة وتوفير متطلبات الجهات العامة والخاصة وفق أفضل السبل الممكنة.

واعتمد المجلس مذكرة وزارة السياحة المتعلقة بخطة الوزارة للسنوات الخمس القادمة بهدف تعزيز القدوم السياحي والاستعادة التدريجية للأسواق الموردة للسياحة في سورية لتعزيز صورتها الحضارية وموقعها على خريطة السياحة الإقليمية والعالمية.

وفي هذا الإطار أكد وزير السياحة رامي مرتيني لـ«الوطن» أن هناك توجهات للقطاع السياحي للسنوات الخمس القادمة أهمها التركيز على أسواق الدول الصديقة والأسبوا الدول العربية وتم استعراض خطة تفصيلية لسوقين هما السوق الروسي والسوق العراقي لافتاً إلى أن الوزارة مستمرة في جانب ذلك بالاهتمام بالسياحة الثقافية وسيتم تأطير وتحديد نقاط جذب السائح إلى سورية ولاسيما العرب والأجانب كما تم التركيز على وضع دراسات تفصيلية لكل أنواع السياحة كما هو الآن في وزارة الصحة حيث يتم العمل على السياحة العلاجية وأهميتها للاستفادة من جودة الخدمات المقدمة من الأطباء وغيرهم والتركيز على النقاط الايجابية وتحصين حقوق الخزينة العامة للدولة وتأمين القطع من السياحة عبر إجراءات يتم اتخاذها بالتنسيق مع المصرف المركزي إضافة إلى تسهيل الدخول والقدوم إلى سورية وتشجيع العمل لتنظيم رحلات مشتركة مع الشركات الروسية والعراقية المختصة وتشجيع الرحلات الجوية (شارتر) السياحية بالمجموعات أي التركيز على كل المقومات السياحية بسورية الثقافية والروحية والدينية وكذلك سياحة التسوق ورجال الأعمال والمؤتمرات وغيرها.

وأضاف الوزير إنه سيتم التركيز على السياحة الداخلية لجهة تحسين المرافق والخدمات في المناطق السياحية والعمل على تطوير كل مجالات السياحة الثقافية والأوابد الأثرية والقلاع لافتاً إلى أن التعاون مع وزارة الثقافة مستمر بهذا الإطار كما تم التركيز على تعليم اللغة الروسية وزيادة عدد الأدلاء السياحيين وتطوير المنتج السياحي والخدمات المقدمة من تدريب وتأهيل وغيرها بهدف زيادة تدريجية للقدوم السياحي وغيرها من الإجراءات بالتزامن مع السياحة الشعبية التي تعتبر من الأمور المهمة التي يتم العمل عليها في الوزارة بالتوازي مع السياحة الخارجية.

الوزير مرتيني أكد أن هذه البرامج سوف تسهم ليس فقط بجذب السياح من الدول الصديقة وإنما عودة كل السياحة السياحية إلى سورية خاصة في حال حدوث تطورات إيجابية في الملفات السياسية عبر استرداد كامل السيطرة على كامل الأراضي وتحقيق الانتصار العسكري الشامل، مشدداً على أن هذه الإجراءات ليست لمرحلة استثنائية وإنما هي خطوط أساسية للنهوض بالقطاع السياحي ليشهد المزيد من الاستثمارات والمزيد من القدوم إلى سورية لتعود كما كانت.

هذا وأكد المجلس على تكثيف الجهود لتوسيع دائرة الحفر والاستكشاف في جميع المواقع المأمولة بما يعزز الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية وتنفيذ العقود المتعلقة بقطاع النفط وفق البرامج الزمنية المحددة.

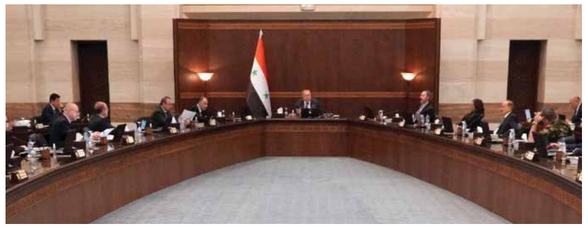

> مرتيني لـ«الوطن»: التركيز على أسواق الدول الصديقة وكل مقومات السياحة الثقافية والروحية والدينية

### ماذا سيطلب تجار دمشق من وزير التجارة الداخلية؟

# غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن» سنقترح تعديل المرسوم رقم ٨ وأن يكون التسعير يومياً أو إلغاء التسعير

رامز محفوظ

كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن الهدف من اللقاء المرتقب بين وزير التجارة الداخلية وتجار دمشق غداً هو الحديث عن الآثار السلبية لتطبيق المرسوم رقم ٨ على التجار الذي سمح بفرض عقوبة السجن على التاجر، مبيناً أن فرض عقوبة السجن على التاجر وإعطاء دورية التموين صلاحية إصدار قرار بفرض العقوبة بحق المخالف يعتبر أمراً غير منطقي وصحيح ويؤدي إلى إحجام التجار عن العمل التجاري وهذا ما يحصل حالياً.

وأضاف: سيقترح التجار على الوزير إجراء تعديل على المرسوم رقم ٨ الذي بات لا يتناسب حالياً مع فرق الأسعار الذي يحصل يومياً جراء تخبط سعر الصرف، مشيراً إلى أن التسعير الذي تضعه وزارة التجارة الداخلية للمواد يتعارض تماماً مع التخبط الحاصل حالياً في سعر الصرف وكذلك مع قلة المواد في السوق ولا يجوز أن تكون نتيجة ذلك فرض عقوبة السجن بحق التاجر وخصوصاً أن الأسعار التي تضعها الوزارة تكون في معظم الأيام غير متناسبة مع الكلفة الحقيقية.

ولفت أكريم إلى أن التجار سيتطرقون خلال اللقاء لضرورة أن يكون التسعير يومياً في ظل تغيرات سعر الصرف أو إلغاء التسعير، مشيراً إلى أنه من غير المعقول أن يتم تحديد تسعيرة تموينية ثم خلال أيام قليلة يتغير السعر نتيجة تغيرات سعر الصرف ومن ثم يخالف التاجر ويعاقب بالسجن.

وأشار إلى أن هناك خوفاً وتوقفاً وتريثاً بالعمل يحصل حالياً من التجار ونسبة كبيرة منهم لا يستجرون البضائع إلى محالهم التجارية ويقومون بتخبئة البضائع الموجودة لديهم كما يوجد إحجام واضح حالياً عن الاسترداد وكذلك عن التصنيع، وهذا المظهر يعتبر غير صحيح للتجارة السورية كما أن التجارة اليوم ليست هي التجارة التي عهدتها سورية من قبل.

وأوضح أن المستثمر يبتعد عن الاستثمار في سورية ولا نستطيع حالياً جذب مستثمرين من الخارج ولا يمكن إعادة الإعمار في سورية من دون المستثمرين الذين حتماً لن يأتوا إلا في حال وجود تربة لينة سهلة للعمل، ومن غير المعقول وضع المستثمر القادم من الخارج للاستثمار في سورية في السجن بل يجب تشجيعه وتقديم التسهيلات له.

هذا ومن المقرر أن يلتقي وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك غداً الخميس مع التجار في غرفة تجارة دمشق وذلك لبحث المواضيع التي تهم أصحاب الفعاليات الاقتصادية فيما يتعلق بالمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد وتعليماته التنفيذية.

### هل أرقام الموازنة حقيقية أم خلبية؟ دكتور جامعي يتنبأ: ٢٠٢٣ سيكون أقسى بكثير من العام الجاري

# عربش لـ«الوطن»: بعد تصحيح الأرقام بنسبة التضخم.. الاعتمادات فعلياً أقل من العام الحالي

### التوجه إلى سد العجز عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية سيتسبب بهجرة الفعاليات الاقتصادية

محمد راكان مصطفى

تساءل دكتور الاقتصاد في جامعة دمشق شفيق عربش بشأن الموازنة التي وافق عليها المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي يوم أمس والتي بلغت اعتمادها ١٦٥٥٠ مليار ليرة، منها ١٣٥٥٠ ملياراً للإنفاق الجاري و٣٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري، وبما يزيد على موازنة العام الماضي بـ٢٤،٢ بالمئة، هل أرقامها حقيقية أم خلبية ووضعت كيفما اتفق؟

وأشار إلى أنها شهدت تخفيضاً بنحو ٦٠٠ مليار من اعتمادات الدعم، ومع الأخذ بالأرقام الثابتة بعد تصحيحها بنسبة التضخم، هذه الاعتمادات فعلياً أقل من اعتمادات العام الحالي.

وقال: إذا أخذت بعين الاعتبار تصريحات القائمين على قطاع النفط وخاصة آخر تصريح للمدير العام لشركة محروقات قبل الزيادة الأخيرة للمشتقات النفطية والذي أعلن فيه عبر شاشات الإعلام الرسمي أن الدعم يكلف دعم المشتقات يكلف ٣٠ ملياراً يومياً ما يعني أن الحاجة ١١ ألف مليار، على حين المخصص ٣ آلاف مليار، مضيفاً: فمن أين سوف يسد هذه العجز.

وتابع عربش قائلاً: كذلك الأمر بالنسبة للدقيق التمويني إذا أخذت بالحسبان تصاريح وزير التجارة الداخلية حول تكاليف ربطة الخبز وإنتاج الخبز اليومي يتبين أن أحد الرقمين غير صحيح فإما التكلفة غير صحيحة وإما اعتمادات دعم الرغيف التمويني غير دقيقة وخاصة أننا هذا العام بحاجة إلى استيراد أكثر مليون طن حتى يتم تأمين احتياجات القطر حتى نهاية تموز العام القادم.

وبالنسبة للسكر والرز افترض دكتور الاقتصاد أنه في حال كان الدعم بـ٤٠٠٠ ليرة للكيلو يتبين أن المواطن لن يحصل على المخصصات الشهرية على مدار العام القادم.

وفيما يتعلق باعتمادات الرواتب والأجور البالغة اعتماد كتلة الرواتب والأجور والتعويضات بنحو ٢١١٤ مليار ليرة رأى بدوره الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق علي كنعان الداخلي حول التضخم التي طرأت على موازنة العام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام الحالي بالمرتفعة، معيداً ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، وهو ما أثر بشكل كبير على المستوى العام للأسعار.

كنعان اقترح في حديثه لـ«الوطن» أن يتم توزيع كتلة الدعم والبالغة ٤٩٢٧ مليار ليرة «إلى قسمين أحدهما على شكل إعانات مادية للأسر الفقيرة بحيث تتم إعالة مليون أسرة بمبلغ ١٠٠ ألف ليرة بإجمالي نحو ١٢٠٠ مليار ليرة سنوياً، والآخر عبر زيادة على الرواتب والأجور والمحددة بالموازنة بـ٢١١٤ مليار ليرة بالمبلغ المتبقي من الدعم والذي يمكن أن يحقق زيادة بنحو ١٩٠ بالمئة، مضيفاً: وبذلك يمكن تعويم الأسعار والتخلص من مشكلة الدعم وما تسببه من عبء على الحكومة وانشغالها بإيصال الدعم إلى مستحقيه، وبما يؤدي إلى الاستقرار من استمرار دعم المواد الذي يؤدي إلى سوق سوداء وانتشار الهدر والفساد، وبما يضمن التماشي مع التوجهات الاقتصادية العالمية وبما يتناسب مع روح العصر، خاصة مع غياب سيطرة القطاع العام عن الإنتاج والذي لا تصل حصته من الإنتاج إلى أقل من ٢٥ بالمئة.

الأستاذ الجامعي لم ير وجود مؤشرات خلال أرقام الموازنة المعلن عنها فإن عام ٢٠٢٣ هو عام سيكون أقسى بكثير من العام الجاري.

> • كنعان: أقترح إلغاء الدعم وتوزيعه إلى معونات مالية للأسر الفقيرة وزيادة على الرواتب والأجور

في الموازنة عن احتمالية ارتفاع أسعار المحروقات محلياً، وقال: حالياً الأسعار في السوق الداخلية قريبة من سعر السوق العالمية، مضيفاً: وأي تبدل للسعر العالمي من الممكن أن ينعكس على الأسعار المحلية.

وتوقع كنعان أن تكون نسبة العجز في موازنة العام القادم والتي لم يعلن عنها في البيان الحكومي ستبقى نسبة العجز نفسها للعام الحالي والبالغة نحو ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة، وقال: لا أتخوف كثيراً من موضوع العجز لأنه عندما يذهب إلى المشاريع الصناعية والإنتاجية لا يؤثر سلباً وإنما يكون تأثيره إيجابياً، مقترحاً أن يتم التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المدن والأرياف والسماح باستيراد المواد الأولية بما يشجع على إقامة مشاريع تعوض النقص في السلع والخدمات بما يخفف كثيراً على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبين كنعان أنه ضد التوجه نحو سد العجز عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية وخاصة أن الصناعيين لديهم فرص استثمارية كبيرة في الخارج، ورأى أن على الحكومة أن تتحمل لبضع سنوات وتقوم بدعم الصناعة لتقوم الصناعة بدورها بعد سنوات بدعم الاقتصاد وتقديم الضرائب والرسوم، ووصف الطريقة المتبعة حالياً بالتكاليف الضريبية الكبيرة للصناعة والتجارة بأنها غير منطقية مقارنة بالوضع الاقتصادي والإنتاجي الحالي وسوف تتسبب بهجرة للفعاليات الاقتصادية، ويجب على الحكومة أن تشجع الإنتاج لا أن تزيد الموارد الضريبية، وعليها أن تدعم الصناعة وتذلل العقبات التي تواجهها، إضافة لضبط الحدود للحد من دخول المواد تهريباً وفرض الرسوم الجمركية الحقيقية المناسبة بما يضمن دعم الخزينة بمبالغ كبيرة مع ضمان حماية الإنتاج الوطني.

### تأييداً لمقترح وزارة الصحة ونقابة الأطباء.. «الاقتصاد» تسمح بإعادة استيراد «البوتوكس»

# فندي لـ«الوطن»: مادة طبية طلبنا توفيرها لأهميتها لبعض العمليات والمعالجات العصبية

جلنار العلي

أدرجت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في قرار لها يوم أمس مادة البوتوكس «Botulinumtoxin» من الجدول الجمركي ٣٣٠٤٩٩٠٠ ضمن المواد المسموح باستيرادها. وجاء قرار الوزارة تأييداً لمقترح وزارة الصحة وورود مطالبات من القطاع الصحي بالسماح باستيرادها ودراسة المادة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

نقيب أطباء سورية الدكتور غسان فندي بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن النقابة تواصلت مع الجهات المعنية بناء على طلبات عديدة وردت من الأطباء العاملين في الجراحة واختصاص العصبية، لما لهذه المادة من أهمية في بعض العمليات الجراحية وبعض المعالجات العصبية لمرض الشقيقة وغيره، مؤكداً أن مادة البوتوكس طبية وليست تجميلية فقط كما هو مشاع.

وأشار فندي إلى أن منع الاستيراد سابقاً أدى إلى أن تكون هذه المادة مهربة ومغيرة الصلاحية والمواصفات وغير خاضعة لرقابة دوائية، علماً أنها بقيت متوافرة بالأسواق، لافتاً إلى أن معظم الاختلاطات الطبية التي حدثت خلال الفترات الماضية الناتجة عن حقن هذه المادة كان سببها سوء المادة وليس الطبيب، مضيفاً: «لذا تمت مخاطبة وزارة الاقتصاد للسماح باستيراد هذه المادة أصولاً ضمن الشروط الفنية والمواصفات اللازمة، لتكون المواد المستخدمة في العمليات مراقبة بشكل تام من وزارة الصحة وهذا ما سيرخي بظلاله على المواطن والطبيب في آن معاً».

وفي سياق متصل، اعتبر فندي أن هذا القرار من شأنه تخفيض أسعار العمليات الجراحية والتجميلية التي ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة الماضية لأن «البوتوكس» المهرب المستخدم في العلاجات مجهول المصدر وغير قانوني وبالتالي فإنه لا يخضع لرقابة سعرية، مشيراً إلى أن المواطن كان يدفع أجوراً مرتفعة مقابل العمليات والمعالجات من دون أن يعرف إذا كانت المادة نوعاً أول أم إنها فاسدة، أما الآن فسيدفع المواطن ثمنها الحقيقي من دون زيادة أو نقصان ما سيخلق اطمئناناً لدى الطبيب الذي يجري العملية بأن المادة مراقبة حسب الأصول.

وأشار فندي إلى أن النقابة لا تطالب بالسماح باستيراد مادة ما إلا إذا كان لديها قناعة بذلك من حيث إنها أساسية وليست كمالية، منوهاً بتجاوب الوزارات المعنية سواء وزارة الاقتصاد أو وزارة الصحة في مثل هذه الأمور.

وكانت وزارة الاقتصاد قد منعت سابقاً استيراد المادة لكونها ترتبط ببعض العمليات التجميلية التي لا تشكل أولوية بالنسبة للمواطنين في ظل الظروف الحالية، إلا أن لهذه المادة استخدامات أخرى، وفقاً للقطاع الصحي، وذلك في بعض العمليات الجراحية وفي معالجة بعض الأمراض العصبية، لذا فإنّ الاستمرار بمنع الاستيراد سيؤثر في توافر المادة اللازمة للحالات الضرورية والتي لا ترتبط بالعمليات التجميلية.

ويذكر أن «الوطن» كانت قد نشرت تقريراً خلال الشهر الجاري بعنوان «اقتصاد الجمال.. إقفال السوريين على التجميل يقدر بالمليارات» حيث أكد فيه طبيب التجميل الجراح طلال بازجي أن قرار منع الاستيراد رفع الأسعار بما يقارب الضعف، لأنها أصبحت تورّد عن طريق التهريب الذي إما المقصود منه التجارة، وإما الانتفاع الشخصي، حيث أصبحت تصل بأسعار أعلى وجودة أقل، ومن دون الاهتمام بشروط النقل والتخزين مما يؤثر في فاعلية المادة.

وناشد حينها الطبيب بازجي الجهات المعنية السماح باستيراد المواد الطبية التجميلية، مبيناً أن سورية لطالما كانت مقصداً للراغبين في الخضوع للعمليات التجميلية من دول الجوار، ما يرفد الاقتصاد السوري بالقطع الأجنبي، واستثمار انخفاض تكاليف العمليات وأجور الأطباء والسمعة الحسنة التي يتمتع بها الطبيب السوري على مستوى المنطقة والتي كانت سابقاً هي سبب هذا الإقبال، ولكن مع انهيار أدى إلى انخفاض عدد المراجعين من البلدان المجاورة بسبب ارتفاع الأسعار وقيام المهرب بالحصول على أرباح مضاعفة، ما ساوى أسعار عمليات التجميل في سورية مع مثيلاتها في دول الجوار، وبذلك يكون قد حصل على أرباحه على حساب خزينة الدولة والطبيب والمريض على حدٍ سواء.